



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية  
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

نشرة تحليلية يومية

# أخبار الساعة

الثلاثاء ٦ أكتوبر ٢٠٠٩ - السنة السادسة عشرة - العدد (٤١٩٢)

## محتويات العدد

\* تأكيد الطابع السلمي لـ «البرنامج النووي الإيراني»

\* العاهل السعودي يقوم قريباً بزيارة لسوريا

\* خبراء: المواجهة مع إيران لن تؤثر في إمدادات النفط

\* السيستاني يهدد بالدعوة إلى مقاطعة الانتخابات

\* عودة «طالبان» تثير القلق من الفشل في أفغانستان

\* أبعاد زيارة محمد البرادعي لإيران

\* مكاسب قصيرة الأجل للدولار





## تأكيد الطابع السلمي للبرنامج النووي الإماراتي

المرسوم بقانون اتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٠٩ في شأن الاستعمالات السلمية للطاقة النووية، الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة - حفظه الله - مؤخراً، يؤكد حقيقتين مهمتين: الأولى هي الطابع السلمي للبرنامج النووي الإماراتي، وحرص الدولة على إيداء أكبر قدر من الشفافية والوضوح في كل ما يتعلق به، حيث الهدف منه تنموي في المقام الأول. وفي هذا السياق، فإن المرسوم تبني ما جاء في «وثيقة السياسة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة في تقويم إمكانية تطوير برنامج للطاقة النووية السلمية في الدولة»، التي تم إعلانها في شهر إبريل من عام ٢٠٠٨، وهي الوثيقة التي احتوت على الضمانات كلها، التي من شأنها أن تؤكد سلمية التوجه النووي الإماراتي من ناحية، وتوفير تدابير الأمن والأمان كلها للبرامج النووية من ناحية أخرى. وفي ضوء ذلك حظر المرسوم أي نشاط لتخصيب اليورانيوم داخل دولة الإمارات، ونصّ على إنشاء «الهيئة الاتحادية للرقابة النووية»، وجرم سرقة المواد النووية والمتاجرة بها، وفرض عقوبات قاسية عليهما.

الحقيقة الثانية هي جدية دولة الإمارات العربية المتحدة في المضي قدماً نحو تنفيذ برنامجها النووي، وتوفير الاشتراطات التشريعية والمادية اللازمة لذلك، حيث تهدف الدولة إلى بناء مفاعل نووي سلمي يبدأ تشغيله تجارياً في عام ٢٠١٧ في إطار برنامج للطاقة النووية يتكلف ٤٠ مليار دولار، وفقاً لتصريحات المندوب الإماراتي لدى «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» يوم الأحد الماضي. وهذا يؤكد أن الطاقة النووية السلمية تقع ضمن جوهر التوجهات التنموية للإمارات خلال السنوات المقبلة، ويقوم الاتجاه إليها على حاجات تنموية حقيقية تنبع من رؤية عميقة وعلمية للمستقبل من ناحية، واهتمام كبير بالطاقة المتجددة والنظيفة من ناحية أخرى. وفي هذا الإطار جاء حرص الإمارات على استضافة مقر «الوكالة الدولية للطاقة المتجددة» «إيرينا» في أبوظبي لتأكيد التزامها الأساسي هذا النوع من الطاقة ومساهمتها في التحرك الدولي نحوه.

منذ أن أعلنت دولة الإمارات نيتها دخول عصر الطاقة النووية السلمية، قوبل توجهها في هذا الشأن بترحيب كبير على المستوى الدولي، ومن قبل «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، خاصة أنها وضعت مبادئ واضحة تحكم هذا التوجه ضمن وثيقة رسمية تم نشرها العام الماضي كما سبق الإشارة. ولا شك في أن تحويل ما جاء في هذه الوثيقة إلى تدابير وتشريعات ومؤسسات وفقاً لمرسوم صاحب السمو رئيس الدولة الأخير، إنما يدعم الثقة الدولية بدولة الإمارات، وسلمية برامجها النووية، وشفافيتها، وقدرتها على توفير أعلى معايير الأمان لهذه البرامج في إطار التزامها الكبير والثابت حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

تمثل الإمارات نموذجاً يحتذى به في الاستفادة من الطاقة النووية في مجال التنمية دون أي تهديد لأمن العالم واستقراره، أو أنظمة منع الانتشار النووي، وهذا لم يأت من فراغ، وإنما من سجل طويل من السياسات الحكيمة والرصينة التي ضمنت للدولة صدقية كبيرة على الساحة الدولية، وثقة بتوجهاتها والتزاماتها.

المدير العام

د. جمال سند السويدي

المشرف على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المستشار العلمي

د. مدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاته ناصر

هيئة التحرير

نجدي مديولي

كريمة المهري

د. الزين الجمري

د. أشرف العيسوي

علي صالح

موقع النشرة على «الإنترنت»

( www.ecssr.ac.ae )

(ضمن موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)

لملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

## العالم اليوم

### عودة «طالبان» القوية تثير القلق من الفشل في أفغانستان

بعد ثماني سنوات على سقوط نظام «طالبان» إثر تدخل عسكري أمريكي واسع، امتدّت تمرد الحركة ليشمل جميع أنحاء أفغانستان تقريباً، ما أثار المخاوف من هزيمة محتملة لدول التحالف هناك.

فبعد اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ شنّ الأمريكيون في السابع من أكتوبر هجومهم على نظام «طالبان» الذي كان يؤوي تنظيم «القاعدة»، مدبر هذه الاعتداءات، ليطردوا هذا النظام الأصولي من الحكم في بضعة أسابيع. ويرى معهد الأبحاث اللندنية «المجلس الدولي حول الأمن والتنمية» أن حركة «طالبان» التي أصيبت بالضعف الشديد مطلع عام ٢٠٠٢ أصبح لها اليوم «وجود قوي في أفغانستان كلها تقريباً»، حتى في مناطق شمال البلاد وغربها، التي كانت تنعم بالهدوء حتى الآن. وأضاف المعهد أن الغموض السياسي، وعدم معرفة نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٠ أغسطس الماضي حتى الآن، يزيدان الوضع تفاقماً. وفي الوقت الذي بلغ فيه العنف مستويات قياسية حذر الجنرال الأمريكي ستانلي ماكريستال، قائد القوات الدولية في أفغانستان، من «خطورة الوضع». كما اعتبرت الباحثة الفرنسية في «المركز الفرنسي للدراسات والأبحاث السياسية»، مريم أبو الذهب، أن («طالبان» في موضع قوة).

من جانبه أوضح السيناتور الأفغاني أرسلان رحمان، الذي يسعى إلى التفاوض مع «طالبان»، أن هؤلاء الباشتون «الإسلاميين القوميين» المتحدرين من الجنوب الذين يرفضون الاحتلال الأجنبي ما زالوا على ولائهم لـ «مجلس شوري طالبان»، الذي يضم قادة هذه الحركة والموجود حالياً في باكستان، حيث يترأسه القائد الأعلى للحركة، الملا عمر.

وأوضحت مريم أبو الذهب أن (معظم عناصر قاعدة «طالبان» في الجنوب لا يتلقون أجراً، فهم مدفوعون بما تمثله «طالبان»: مسلمون وأفغان يضحون بحياتهم في سبيل حرية أفغانستان. ففي الجنوب تتسم حركة التمرد بالطابع المحلي المحض، إنها مقاومة لوجود القوات الأجنبية).

إضافة إلى ذلك فإن المال يمكن أيضاً أن يكون دافعاً قوياً في أفغانستان الذي يعد خامس أفقر بلد في العالم. واستناداً إلى مصادر عسكرية غربية فإن حركة «طالبان» تدفع ما بين ٨ و١٢ دولاراً في اليوم لهؤلاء المتمردين، في حين أن الراتب المتوسط في البلاد لا يصل إلى ١٠٠ دولار شهرياً.

ويسهم الاستياء من القوات الأجنبية في دفع المزيد من الرجال إلى الانضمام لحركة التمرد. إضافة إلى «طالبان» فإنه على الرغم مما أصاب «القاعدة» من ضعف على الساحة الأفغانية، فما زالت لديها قاعدة في المناطق القبلية الباكستانية الحدودية مع أفغانستان.

- ٣ \* أهم الأحداث .....
- ٤ \* الإمارات اليوم
- ٤ \* السوق العقارية ومرحلة المراجعة .....
- ٥ \* تقارير وتحليلات
- ٥ خبراء: المواجهة بين إيران والغرب لن تؤثر في إمدادات النفط ...
- ٦ استراتيجية «القاعدة» المقبلة: الخروج من بوتقة باكستان
- ٦ وأفغانستان إلى مناطق جديدة .....
- ٨ أبعاد زيارة البرادعي لإيران ودلائلها .....
- ٩ اتفاق «مجموعة السبع» .. مكاسب قصيرة الأجل للدولار .....
- ١٠ ضرورة توسيع نطاق الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفغانستان ...
- ١٠ الملف النووي الإيراني: الدبلوماسية خيار مهم ضمن خيارات أخرى .....
- ١١ \* أخبار الساعة حول العالم
- ١٢ عمان
- ١٢ إسرائيل ومستقبل الطاقة النووية في الأردن .....
- ١٢ بكين
- ١٢ الصين تحتّ على مساعدة الدول النامية في مواجهة «الأزمة الاقتصادية» .....
- ١٢ باريس
- ١٣ طهران تتحكم في ٤٠٪ من شركة فرنسية لتخصيب اليورانيوم ...
- ١٣ تل أبيب
- ١٣ «يديعرت أحرونوت»: عدم معرفة مكان شاليط فشل استخباراتي .....
- ١٣ واشنطن
- ١٤ صفور الكونغرس وإيران .....
- ١٤ هل يتقلص نفوذ «إيباك» في واشنطن؟.. هل لا تزال «إيباك» هي الخيار الأول؟ .....
- ١٥ \* متابعات اقتصادية .....
- ١٥ \* قضايا دولية
- ١٦ هل يمكن التنبؤ بمستقبل الصين؟ .....



## أهم الأحداث

مصر تتحدث عن «تدخلات أجنبية» في اليمن

### تحطم الطائرة اليمنية الثانية في المواجهة مع «الحوثيين»

أعلن الجيش اليمني سقوط طائرة عسكرية يمنية، أمس، بعد قصفها مواقع متمردين «حوثيين» في شمال البلاد قرب «صعدة»، بسبب مشكلة تقنية، بينما أكد المتمردون أنهم أسقطوها. وكان المتمردون قد أعلنوا في الثاني من أكتوبر إسقاط طائرة من نوع «ميج» للجيش اليمني، إلا أن السلطات أكدت أن الطائرة تحطمت لخلل فني. إلى ذلك أكد وزير الخارجية المصري، أحمد أبو الغيط، أمس، وجود تدخلات أجنبية من «دول إقليمية غير عربية» في أحداث اليمن.



### السيستاني يهدد بالدعوة إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانية

هدد المرجع الشيعي، علي السيستاني، بالدعوة إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانية المقررة في يناير المقبل، إن شمل النظام الانتخابي القوائم الحزبية فقط، وليس أسماء المرشحين. وينظر النواب في العراق في طرح أسماء الكتل السياسية في الانتخابات، وليس أسماء الأفراد المرشحين، لكن علي السيستاني يطالب بما يسمى بـ«نظام القائمة المفتوحة»، لأنه يعتقد أن ذلك سوف يشجع على إقبال الناخبين. وقال مسؤول في مكتب السيستاني، إنه قد لا يلعب «دوراً كبيراً» في العملية السياسية، لكن ذلك سيفسر بأنه تهديد بالدعوة إلى المقاطعة.



### البيت الأبيض

### مغادرة أفغانستان ليست خياراً يدرسه أوباما

يقول البيت الأبيض إن مغادرة أفغانستان ليست خياراً يدرسه الرئيس الأمريكي، باراك أوباما. وقال روبرت جيبس، الناطق باسم البيت الأبيض، أمس الإثنين، إن أوباما لا يفكر في الانسحاب من الحرب المستعرة في أفغانستان. ويعكف أوباما على إجراء مراجعة دقيقة للسياسة الأمريكية في الحرب، التي توشك على دخول عامها التاسع. وقال جيبس إنه من الواضح أن الولايات المتحدة لا يمكنها ببساطة الانسحاب من الأراضي الأفغانية.

### العاهل السعودي يقوم قريباً بزيارة لسوريا

يقوم العاهل السعودي، الملك عبدالله بن عبدالعزيز، خلال هذا الأسبوع، بزيارة لسوريا، وفقاً لمصادر رسمية سعودية-سورية. وقد أعلن الديوان الملكي السعودي، في بيان مقتضب، أن الملك عبدالله سيقوم «خلال الأيام المقبلة بزيارة رسمية للجمهورية العربية السورية» تلبية للدعوة التي تلقاها من الرئيس السوري، بشار الأسد. ولم يشير البيان إلى الموعد المحدد للزيارة. وفي دمشق، ذكرت «وكالة الأنباء السورية» أن الملك عبدالله سيقوم «خلال الأسبوع الجاري» بزيارة رسمية لسوريا، دون أن تحدد أيضاً موعداً محدداً لها.



### اتفاق المصالحة الفلسطينية سيوقع في القاهرة

### في ٢٦ من الشهر الجاري

أعلن وزير الخارجية المصري، أحمد أبو الغيط، أمس، من عمان، أن اتفاق المصالحة الفلسطينية بين حركتي «فتح» و«حماس» وباقي الفصائل الفلسطينية سيتم توقيعه في القاهرة في ٢٦ من أكتوبر الحالي. وقال أبو الغيط، في مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية الأردني، ناصر جودة، عقب لقائه الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، في عمان «اتفقنا على أن يعقد اجتماع للمصالحة تشترك فيه جميع الفصائل الفلسطينية في ٢٥ أكتوبر الحالي في القاهرة».



### لازروف: اتفاق مبدئي حول مساعدة روسيا إيران

### في تخصيب اليورانيوم

أكد وزير الخارجية الروسي، سيرجي لازروف، أن إيران وست قوى دولية توصلت إلى اتفاق مبدئي، ينص على أن تساعد روسيا في تخصيب اليورانيوم لمصلحة مفاعل نووي إيراني. وقال لازروف إن الاتفاقية تم التوصل إليها في محادثات بسويسرا الأسبوع الماضي. وقال، أمس، إن خبراء سيعملون على توضيح تفاصيل الاتفاقية التي قال إنها ستضم الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا و«الوكالة الدولية للطاقة الذرية». وتحتاج إيران إلى الوقود لتشغيل مفاعل بحثي في إيران.

## السوق العقارية ومرحلة المراجعة

الصعوبات التي قد يواجهها المطوّرون العقاريون عند التقدم للحصول على تمويل مصرفي، نتيجة حالة الحذر السائدة فيما بين المصارف تجاه التمويل العقاري في ظل ظروف «الأزمة المالية العالمية».

كما تتيح هذه المرحلة فرصة لمراجعة أسعار الأصول العقارية وإيجاراتها، وإعادة تقييمها وضبطها، لتكون قريبة قدر الإمكان من القيم الحقيقية لهذه الأصول، ومراجعة نظم تحديد هذه الأسعار والإيجارات ومعاييرها بما يتوافق مع المرحلة التي تمرّ بها السوق، وذلك استعداداً لمرحلة الازدهار التي يتوقع أن تشهدها بعد انتهاء الأزمة وعودة الانتعاش إلى الاقتصاد العالمي.

وبالإضافة إلى ذلك فإذا ما استُغلت هذه المرحلة لتأسيس «هيئة للتسجيل العقاري» في أبوظبي، يتم تحديد مهامها بالاستفادة من تجارب سنوات الازدهار الماضية، ومن الدروس المستفادة من المستجدات العالمية على مستوى القطاع العقاري العالمي في ظل «الأزمة المالية العالمية»، فإنها ستكون نقطة تحول في مسيرة القطاع العقاري في الإمارة بوجه عام، خاصة أنها ستوجد آلية فعالة لتنظيمه ومراقبته بشكل آني، ما يمكن أن يساعد على تعرف الاحتياجات التنظيمية له عن قرب، ويعطي الفرصة للقائمين عليه لإصدار القوانين والتشريعات التي تنظمه وتتفاعل مع احتياجاته.

لم تسبّب «الأزمة المالية العالمية» إلا بعض الهدوء النسبي في أداء السوق العقارية في أبوظبي، في الوقت الذي تكبّدت فيه العديد من أسواق العقارات في العالم خسائر ضخمة جراء هذه الأزمة. ويعود ذلك إلى السياسات العقارية المتوازنة التي اتبعتها الإمارة خلال السنوات الماضية، ما حافظ على فرص نمو السوق بالرغم من «الأزمة المالية العالمية»، كما اكتسبت سوق العقارات في الإمارة قوة دفع إيجابية بفعل استمرار حكومة أبوظبي، بالتعاون مع المطوّرين العقاريين، في تنفيذ مشروعات البنية التحتية والمشروعات العقارية الكبرى، بل طرح مشروعات كبرى جديدة. وتمثل فترة الهدوء النسبي التي منحتها الأزمة لسوق العقارات في الإمارة فرصة مهمة للمراجعة وتقييم الأداء خلال المرحلة الماضية، وتعرف أي جوانب للخلل، كما أنها تتيح للقائمين على السوق فرصة لوضع القواعد والقوانين المنظمة لها، التي قد تكون مرحلة الازدهار الماضية قد كشفت مدى الحاجة إليها. ويُعدّ استصدار قوانين للحدّ من عمليات المضاربة أحد المطالب المهمة في هذا الخصوص. وفي هذا السياق تأتي أهمية إعلان «غرفة تجارة وصناعة أبوظبي»، مؤخراً، أن السوق العقارية في الإمارة تحتاج إلى مراجعة لآليات التمويل العقاري، بالاستفادة من الدروس التي تم اكتسابها خلال المرحلة الماضية من الازدهار، خاصة في ظل

## مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنفط

الين الياباني		الجنيه الإسترليني		اليورو		أسعار العملات	
↓	٨٩,٠٨٥	↑	١,٥٩٧٢	↑	١,٤٧٠٧		
الغاز الطبيعي سنت/ م مكعب		مزيج برنت دولار/ برميل		أسعار النفط الخام والغاز		مؤشرات الأسهم العالمية	
↑	٠,٢٦	٥,٠٠	↓	٠,٠٦	٦٨,٠١		
نيكاي		داو جونز		ناسداك			
↑	٩٦٧٥	↑	١١٢,٨	٩٥٩٩,٧٥	↑	٢٠,٠٤	٢٠٦٨,١٥

المؤشرات العامة	
سوق أبوظبي المالي	
المؤشر العام	(+) ٠,٧٤ %
الشركات المرتفعة	(٢٣) شركة
الشركات المنخفضة	(٩) شركات
الشركات الثابتة	(٦) شركات
سوق دبي المالي	
المؤشر العام	(+) ٢,٠٢ %
الشركات المرتفعة	(٢٨) شركة
الشركات المنخفضة	(٤) شركات
الشركات الثابتة	-

## خبراء: المواجهة بين إيران والغرب لن تؤثر في إمدادات النفط

استبعد خبراء الطاقة حدوث نقص في الصادرات النفطية في حالة اندلاع مواجهة مباشرة بين الغرب وإيران بسبب إصرار الأخيرة على مواصلة برنامجها النووي، فالخبراء يؤكدون أن أسواق عام ٢٠٠٩ مختلفة عن أسواق عام ٢٠٠٣، حيث لديها اليوم من الطاقة الإنتاجية الإضافية ما يكفي لتعويض أي نقص.

وفرنسا- لاستكمال عملية التخصيب. المستثمرون اعتبروا هذا التراجع مؤشراً إلى عودة الموقف المعلق بين إيران والغرب إلى الربع الأول، وهو ما انعكس فوراً في صورة قلق وترقب في الأسواق، وهو ما أدى إلى تحرك الأسعار صعوداً خلال الأيام القليلة الماضية. أسهم في تعزيز هذا القلق تصريحات المسؤولين الإيرانيين حول «حق إيران الأصيل في امتلاك التقنية النووية». ويرغم تلك المخاوف، فإن بعض المحللين لا يرون مبرراً قوياً لها، فجارتمان يتوقع ألا يطرأ تحول كبير على الأسواق بدليل أن المخزون النفطي الكلي ارتفع بمعدل ١,٥ مليون برميل، فالخبراء يراهنون على أن إيران لن تشكل مشكلة عويصة بالنسبة إلى أسواق الطاقة العالمية. وحتى في ظل أسوأ السيناريوهات كارثية -اندلاع مواجهة عسكرية أمريكية أو أمريكية-إسرائيلية ضد إيران- ومن ثم توقف الصادرات النفطية الإيرانية (نحو مليوني برميل يومياً) تماماً، فإن الأسواق العالمية ستكون قادرة على احتواء هذا المتغير. وأوضح فرانك فرساترو، مدير «برنامج الطاقة والأمن القومي» التابع لـ «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» في واشنطن، أن «من المحتمل أن تخسر الأسواق الصادرات الإيرانية، ولكن هناك من الطاقة الإنتاجية الإضافية والمخزون ما يكفي لتعويض هذا العجز فوراً».

يؤيد هذا الرأي مايكل لينش، رئيس «مركز البحوث الاستراتيجية للطاقة والاقتصاد» في ولاية ماساتشوستس، الذي ذكر أن (الدول الأعضاء في منظمة «أوبك» كانت قدرتها الإنتاجية الإضافية محدودة للغاية قبل عامين، ولذلك كانت عاجزة عن تعويض النقص في النفط الإيراني، ولكن الوضع تغير اليوم حيث يتوافر حالياً ٥ ملايين برميل يومياً جاهزة لسد هذا النقص).

ظلت أسعار الزيت الخام تدور حول مستوى ٧٠ دولاراً للبرميل خلال الربع الثالث من العام الجاري، ولكن التعاقدات الجديدة (تسليم ديسمبر) أدت إلى ارتفاع الأسعار بصورة حادة يوم الأربعاء الماضي من ٦٠,٦٦ إلى ٧١,٠٥ دولار، أي بزيادة قدرها ٧٪، وهي أعلى زيادة في أسعار الزيت الخام خلال ستين يوماً. ولكن هذا الارتفاع لم يكن مصدر قلق المحللين الاقتصاديين الوحيد، بل هناك عامل آخر هو أن هذا الارتفاع جاء متزامناً مع التوترات الناجمة عن المواجهة بين الدول الكبرى، وإيران.

وذكر موقع «minyaville.com» أن النفط، سواء من حيث السعر، أو من حيث مستوى تدفق شحناته وانتظامها إلى الأسواق الخارجية، ربما كان أحد البنود الرئيسية الداخلة في حسابات الغرب، وهو يدرس الخيارات المتاحة أمامه كافة للتعاطي مع الأزمة مع إيران. ويرى دنيس جارتمان، الخبير في شؤون الطاقة، أن أسعار النفط تحركت مدفوعة بحالة الترقب الدولي في انتظار ما يمكن أن يحدث بين الغرب وإيران، وسط مخاوف من إمكانية فشل محادثات جنيف، ومن ثم عودة «الخيار العسكري» إلى السطح.

ويرغم أن العالم ربما تنفّس الصعداء مع إبداء طهران موافقتها على التفاوض مع «مجموعة الدول الست» «Iran Six»، وانتعاش آمال بعضهم، خاصة المستثمرين في الأسواق العالمية بإمكانية تخفيف التوتر الحادث في الشرق الأوسط، ومن ثم تعزيز الثقة بإمدادات الطاقة، فإن تلك الآمال سرعان ما تبددت مع نقض النظام الإيراني ما تم التفاهم عليه بين المفاوضين الإيرانيين ونظرائهم الأمريكيين في أثناء الجولة الأولى من محادثات الخميس الماضي: قيام إيران بتصدير اليورانيوم قليل التخصيب إلى دولة/دول أخرى -روسيا



## تضم الصومال واليمن والجزائر والسعودية وداغستان استراتيجية «القاعدة» المقبلة .. الخروج من بوتقة باكستان وأفغانستان إلى مناطق جديدة

يشير خبراء إلى أن تنظيم «القاعدة» يفكر في توسيع نشاطاته ونقل قاداته من باكستان وأفغانستان إلى مناطق أخرى بعد أن زادت الضغوط الأمريكية على التنظيم وقياداته هناك بشكل كبير.

وإلى سبتمبر ٢٠٠٩، فقد بلغ عدد الهجمات بطائرات من دون طيار على مناطق القبائل الباكستانية ٤٤ هجوماً جويًا باستخدام طائرات التجسس، وأسفرت عن مقتل ٥٠٠ شخص كان بينهم ٥ من القيادات المهمة، لعل أهمهم أمير «طالبان باكستان» الذي قتل في ٦ أغسطس ٢٠٠٩، بيت الله محسود، إلى جانب قيادات أخرى من تنظيم «القاعدة». وبالنظر إلى هذا العدد من الهجمات الذي تعرضت له «القاعدة» في منطقة قبائل باكستان في العامين الماضيين بات بقاؤها في هذه المناطق ينطوي على خطر كبير، خاصة بعد أن تمكن الأمريكيون من تجنيد عدد كبير من العناصر لمساعدتهم على رصد تنقلات زعماء «القاعدة» وعناصرها في المنطقة. وفي رأي الخبراء الأمنيين، فإن «القاعدة» باتت تشعر أن معاقلها الحالية لم تعد في أمان، وأن عليها نقل قياداتها من الصفين الثاني والثالث إلى أماكن قد تكون أكثر أماناً، وبعيدة عن طائرات التجسس، وهو ما حملها على تنشيط جبهات الصومال واليمن والجزائر والسعودية ومنطقة داغستان والقوقاز، حيث باتت منطقة داغستان تشهد في المدة الأخيرة نشاطاً متزايداً لتنظيم «القاعدة». ويقول الخبراء إن هناك عدداً من هذه القيادات قد انتقلوا بالفعل إلى اليمن والصومال وداغستان، إذ إن الالتحاق بها لم يكن مهمة صعبة كما هي الحال مع الجزائر والسعودية. ويرى الخبراء الباكستانيون، خاصة من «مركز الدراسات الأمنية»، الذي يقوده رئيس أركان الجيش السابق، الجنرال أسلم بيك، ورئيس «معهد الدراسات الاستراتيجية» السابق، الجنرال كمال الدين متين، أن الخطة الأمريكية التي وضعتها المخابرات الأمريكية عام ٢٠٠٨ لاستخدام طائرات التجسس، قد أوجعت بالفعل تنظيم «القاعدة»، وألحقت به خسائر غير مسبوقه، وتمكنت من جعل إقامته في مناطق القبائل الباكستانية شبيهة

وفقاً لمجلة «الدراسات الآسيوية» الصادرة عن خدمة «ميديا لينك» في باكستان، في عدد سبتمبر الماضي، يقول الخبراء الباكستانيون المهتمون بملفات «القاعدة» و«طالبان» إن تنظيم «القاعدة» شرع منذ مطلع عام ٢٠٠٩ في التخطيط لنقل قياداته إلى مناطق أخرى غير باكستان. ويقول الخبراء، وهم جميعهم ضباط سابقون في الجيش والمخابرات يعملون مع مراكز دراسية باكستانية تهتم بالشؤون الأمنية والسياسية، إن «القاعدة» أرادت تخفيف خسائرها البشرية من جهة، وتشتيت جهود القوات الأمريكية من جهة أخرى بفتح جبهات جديدة لا تقل أهمية عن مناطق القبائل الباكستانية أو أفغانستان أو العراق. ويرى الخبراء الباكستانيون أن الخطة التي وضعتها «القاعدة» منذ مطلع عام ٢٠٠٩، تتمثل في توسعة رقعة وجودها ونشاطها الدولي بعد أن أعلنت نفسها في كل من اليمن والصومال والجزائر إلى جانب معاقلها في كل من أفغانستان والعراق وباكستان. وحتى تتمكن من السيطرة أكثر على هذه المعاقل، وتشن من خلالها المزيد من الهجمات المستهدفة للقوات والرعايا الغربيين عامة، والأمريكيين خاصة، راحت تضع على رأس تنظيماتها قيادات سابقة لتنظيم «القاعدة»، أو قيادات من الصفين الثاني أو الثالث للتنظيم، خشية أن يتعرض قاداتها من الصفين الأول والثاني لمزيد من الاغتيالات التي تمكنت منها الطائرات الأمريكية من دون طيار منذ مطلع عام ٢٠٠٨، حيث تمكنت في عام ٢٠٠٨ من شن ٣٦ هجوماً جويًا باستخدام طائرات التجسس، وأسفرت عن مقتل ٣٥٠ شخصاً كان بينهم ٧ من قيادات «القاعدة»، كان أبرزهم أبو الليث الليبي، الذي يعد من قيادة الصف الأول، وأبو خباب المصري، الذي يعد من ركائز «القاعدة» العسكريين. أما في عام ٢٠٠٩، أي من يناير

بالجحيم الحقيقي، وحولت مناطق وزيرستان ومير علي وغيرهما إلى مناطق لا تشم فيها سوى رائحة الموت. ولم يعد بإمكان «القاعدة» أن تعقد اجتماعاتها ولقائها وتنظم صفوفها كما كان الحال في السنوات الماضية. وباتت تشعر أنها لم تعد آمنة في مناطقها، وأن خطر الموت بات يهددها في أي لحظة. وأهم من ذلك أن الحبل الرابط بين القيادة و«القاعدة» وأمراء «القاعدة» وقياداتها الميدانية قد انقطع. وأدى هذا الأمر إلى تفكيكها في خطة الانسحاب الجاد والفعلي من باكستان وقبائلها التي استقبلتها طيلة السنوات الماضية. ويرغم أن أرضية كل من الصومال واليمن وداغستان ستكون أرضية مجهولة وغير معروفة بمقارنتها بمناطق القبائل الباكستانية، ولا يعرف بعد هل سيتم الترحيب بها شعبياً من قبل سكان هذه المناطق، فإنها لم تجد أمامها من حلول اليوم سوى البحث عن حماية أفرادها وقادتها العسكريين بنقلهم إلى دول تمثل أماناً وحماية لهم بعد أن تحولت وزيرستان إلى خطر كبير. ويقول هؤلاء الباحثون والخبراء إن الخطة التي يمكن أن تكون «القاعدة» قد وضعتها بالفعل هي تنشيط جبهات جديدة، ومطالبتها بالتصعيد الأمني، خاصة في الصومال واليمن وداغستان باعتبارها مناطق يمكن التحرك فيها، إذ إنها تمثل مناطق استراتيجية ولوجيستية وبدائل مهمّة لتنظيم «القاعدة». فالصومال يسهل فيه العمل العسكري باعتباره لا يملك مؤسسات مستقرة، وما زالت الفوضى تعمّه منذ عشرات السنين، ويمكن بالتالي التسلّل إليه من دون مشكلات تذكر، وتحويله إلى منطقة عسكرية جديدة بضخ المال على ميليشيات صومالية متعاطفة مع فكر «القاعدة»، خاصة منظمات من أمثال «الشباب المجاهدين» و«الحزب الإسلامي». ويبدو أن الأمريكيين فطنوا إلى هذا الأمر بعد أن شنوا هجوماً بطائراتهم على الصومال يشبه إلى حد كبير ما يصنعه في باكستان، وقتلوا في شهر سبتمبر ٢٠٠٩ صالح العرفان، وهو أحد قيادات «القاعدة» من الصف الثاني المتهم بارتكاب أعمال عنف عدّة ضد المصالح الأمريكية. وبعد نجاح هجومهم، وتحقيق أهدافهم، فإنه لا يستبعد أن يضم الأمريكيون الصومال إلى هجماتهم بطائرات التجسس مستقبلاً إن تأكّدوا أن هناك عدداً من قيادات «القاعدة» تمكّنوا فعلاً من الالتجاء إليه. ويقول الخبراء إن

«القاعدة» تنشر قياداتها حسب المنطقة، إذ إنها تركز على أن يعين قادتها العسكريون أو زعماءها من الصف الثاني حسب ألوانهم، إذ إنها ترسل قياداتها التي تشبه ملامحها ملامح الأفارقة إلى الصومال ودول إفريقية أخرى، بينما يرسل الآخرون من ذوي الملامح الشرق أوسطية إلى كل من اليمن وداغستان ومناطق أخرى. وهناك قيادات من الصف الأول والصف الثاني من أمثال أبي يحيى الليبي، وأبي عكاشة العراقي، وأبي عيسى الجوفي، وأبي الخير الصعيدي، وغيرهم، قد يكونون نقلوا إلى هذه المناطق من العالم لحمايتهم من القتل، والحفاظ على أرواحهم، ولضمان استمرار مشروع «القاعدة» في مواجهة الأمريكيين وتحقيق أهدافه. ويعتقد أن «القاعدة» تخطّط لنقل أبي يحيى الليبي، صاحب الملامح الإفريقية، إلى دولة إفريقية لقيادة تنظيم «القاعدة» فيها، وفتح جبهة قوية، وبالتالي تشتيت جهود الأمريكيين، وصرف أنظارهم عن باكستان مثلاً. وهناك بعض المعلومات تقول إنه عين بالفعل أميراً لـ «القاعدة» في الصومال، وإنه قد يصل إليه في أي لحظة لقيادة «الشباب المجاهدين» أو «الحزب الإسلامي». بينما هناك تقارير أخرى تقول إن وجود أبي يحيى الليبي في الصومال سيكون محطة فقط، أما وجهته الأصلية فستكون الجزائر، حيث سبق له أن أعلن أنه سيقود الجماعة المقاتلة الليبية انطلاقاً من معقل تنظيم «القاعدة» في المغرب الإسلامي الموجود في شرق الجزائر ووسطها. وفي حالة تأكد من أنه في إحدى الدول الإفريقية، أو أنه في الصومال، فإن وصوله إلى الجزائر عبر الصحراء الكبرى، وباستعانتها بجماعات محلية موالية لـ «القاعدة» أو متعاطفة معها، سيمثل صدمة وقلقاً وتحدياً أمنياً لهذه الدول ولهذه المنطقة. ويقول الخبراء إنهم لا يتوقعون أن يتمكن تنظيم «القاعدة» من تمثيل خطر كبير على كل من الجزائر والسعودية بعد التجارب السابقة، ونتيجة قوة مؤسسات هاتين الدولتين، بخلاف الحال مع الصومال الذي لا يملك دولة ويعيش في فوضى عارمة، أو اليمن الذي يواجه متاعب مختلفة مع «الحوثيين» المتمردين، أو «الانفصاليين الجنوبيين» وغيرهم، أو داغستان التي تعدّ منطقة روسية شبه مستقلة، وتعيش منذ سنين في الفوضى وعدم امتلاك مؤسسات لحمايتها.





### أبعاد زيارة البرادعي لإيران ودلالاتها

النتائج التي أسفرت عنها الزيارة التي قام بها مدير عام «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، محمد البرادعي، لإيران، مؤخراً، وإن كانت توشر إلى المرونة التي أبدتها طهران في الآونة الأخيرة، فإنها في الوقت ذاته تعكس قدرتها على المناورة والمماطلة.

الملف النووي، وذلك بفضل ما وصفه بـ «التعاون الجيد» بين الطرفين، الذي أدى إلى حل مسائل مهمة).  
\* قدرة إيران على المناورة والمماطلة، فبرغم أن مباحثات البرادعي مع المسؤولين الإيرانيين تركّزت حول مناقشة ترتيبات تتيح لمفتشي الوكالة الدخول إلى منشأة جديدة لتخصيب اليورانيوم قرب مدينة «قم» المقدسة في الخامس والعشرين من الشهر الجاري، وهي المؤسسة التي أثار كشفها حملة تنديد دولية قبيل المحادثات التي جرت الأسبوع الماضي في جنيف بين طهران والقوى الست الكبرى، فإن إيران نفت على لسان المتحدث باسم «منظمة الطاقة الذرية الإيرانية»، علي شيرزاديان، أن تكون لهذه الزيارة علاقة بمفاوضات جنيف، وأكد أنها تأتي في إطار التعاون بين إيران و«الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، خصوصاً ما يتعلق بتزويد إيران بالوقود النووي اللازم لمفاعل طهران للأغراض الطبية. وهذه التصريحات لا تنفصل عن تصريحات سابقة للمفاوض الإيراني النووي، سعيد جليلي، التي نفى فيها أنه تمّ التطرق في مباحثات جنيف إلى تعليق تخصيب اليورانيوم.  
\* أن هذه الزيارة تأتي في إطار إجراء بناء الثقة بين إيران والمجتمع الدولي، فبرغم مظاهر القلق التي أبدتها البرادعي من النيّات الإيرانية في المستقبل، فإنه كان حريصاً في الوقت ذاته على الإشادة بتعاونها، ليس هذا وحسب بل إنه نفى بشكل قاطع تقريراً لصحيفة «نيويورك تايمز» يوم السبت الماضي أفاد بأن لدى الوكالة وثيقة سرية تفيد بأن إيران حصلت «على المعرفة الكافية التي تمكّنها من تصميم قنبلة ذرية صالحة للعمل وصنعها».

التصريحات التي أدلى بها محمد البرادعي بعد مباحثاته مع المسؤولين الإيرانيين يوم الأحد الماضي برغم أنها تعتبر إيجابية، فإنها لا تختلف كثيراً عن مضمون تصريحاته السابقة، التي مزج فيها بين التفاؤل والتوجس من البرنامج النووي الإيراني، فبرغم أنه أشار إلى أن هناك تحوّلاً في المسار في المواجهة بين إيران والغرب باتجاه التعاون والشفافية، فإنه أكد في الوقت ذاته استمرار وجود شعور بالقلق لدى الوكالة من نيّات إيران النووية في المستقبل.  
اللافت للنظر هنا أن الولايات المتحدة رحّبت بنتائج الزيارة التي قام بها البرادعي لإيران، واعتبر جيمس جونز، مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي، باراك أوباما، أن موافقة طهران على عودة مفتشي «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» مؤشر إيجابي إلى تعاون إيران بشأن برنامجها النووي.  
وتزامنت زيارة البرادعي مع تصاعد الضغوط على إيران بعد أن حضرها الرئيس الأمريكي، الخميس الماضي، على القيام بتحريك «بناءً» وسريع، فيما حذّر في الوقت نفسه من أن صبر الأسرة الدولية «قد ينفد»، وأن على إيران أن تبدي مزيداً من التعاون والاستجابة لمطالب المجتمع الدولي. على أي حال، النتائج التي تمخضت عنها الزيارة وتصريحات المسؤولين الإيرانيين بشأنها، تثير الدلالات التالية:  
\* محاولة إيران استغلال الزيارة في إثبات تجاوبها مع مطالب المجتمع الدولي من ناحية، والدفاع عن سياستها من ناحية ثانية، وبدا هذا واضحاً في تصريحات الرئيس الإيراني، أحمددي نجاد، عقب انتهاء مباحثاته مع البرادعي، التي أشار فيها إلى (أنه لم تبق أي نقطة غامضة بين إيران و«الوكالة الدولية للطاقة الذرية» بشأن

## اتفاق «مجموعة السبع».. مكاسب قصيرة الأجل للدولار

اتفقت «مجموعة السبع» خلال اجتماعها، الأسبوع الماضي، على دعم الدولار، ما ساعده على تحقيق مكاسب قياسية أمام العملات الأخرى، لكن لا يتوقع أن يؤثر هذا الاتفاق في مصير الدولار كعملة احتياط رئيسية.

الرئيسية منذ بداية الأسبوع الجاري أعلى ارتفاع له منذ نحو ٤ أشهر.

في حقيقة الأمر إن كانت تعهدات «مجموعة السبع» قد أعطت دفعة إيجابية للدولار، فهي لن تتعدى التأثير قصير الأجل في التعاملات اليومية للمستثمرين والأفراد، ومن غير المرجح أن يستمر الأداء الإيجابي للدولار في الأجل الطويل، وذلك للاعتبارات التالية:

\* أن تأثير هذا الاتفاق لن يؤثر في الموقف الاستراتيجي للدول من الدولار كعملة احتياط، خاصة أن الدول السبع التي وافقت على هذا التعهد لا تضم دول «البريك»، وعلى رأسها الصين صاحبة الاحتياطي الأكبر على مستوى العالم، والمتضرر الأكبر من تدهور الدولار.

\* إن كانت «الأزمة المالية» هي البداية الفعلية للمناداة بالتخلي عن الدولار كعملة احتياط فإنها لم تكن البداية الفعلية لتدهور قيمة الدولار، بل إن تدهور قيمة الدولار قد بدأ فعلياً منذ مطلع عام ٢٠٠٢، وفقد الدولار أكثر من ٣٠٪ من قيمته منذ ذلك الحين وحتى اندلاع الأزمة في أغسطس ٢٠٠٨، وهو ما أوجد قناعة لدى حكومات الدول بخطورة الاعتماد على الدولار كعملة احتياط، كما أن هذا التدهور في قيمة الدولار قد دفع المستثمرين والمدخرين من الأفراد إلى فقدان الثقة به كمالذ آمن.

وتجدر الإشارة إلى أن ما فقده الدولار من قوة خلال السنوات الماضية لن يستطيع استرداده كاملاً مهما حدث في المستقبل، وبمعنى آخر فإن وضع الدولار على قمة نظام الاحتياط العالمي قد بدأ في التغير بالفعل، وإن بقي الدولار خلال السنوات القليلة المقبلة كعملة احتياط رئيسية وكمالذ آمن، فإنه ربما لن يستمر كثيراً في هذا الموقع.

جاءت «الأزمة المالية العالمية» لتزيد من تفاقم مشكلات الدين والعجز العام الأمريكي، فقد أدى قيام الحكومة باتفاق ما يزيد على تريليون دولار لتمويل خطط الإنقاذ الاقتصادي إلى ارتفاع حجم العجز المالي إلى ١,٨٦ تريليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٩ بنسبة ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأن يبلغ الدين العام نحو ١١,٦ تريليون دولار، بنسبة ٨٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تفاعل الدولار مع هذه التطورات السلبية وفقد ما يزيد على ٣٠٪ من قيمته أمام العملات الرئيسية منذ بداية الأزمة حتى الآن، لتتدهور الثقة به كعملة احتياط وملاذ آمن، وظهور دعوة عدد من الدول الكبرى، وعلى رأسها دول «البريك» بجانب بعض الدول الأوروبية وبعض المؤسسات المالية الدولية، إلى التنازل عن الدولار كعملة احتياط دولية واللجوء إلى نظام احتياطي عالمي متعدد العملات. ولعل ما يزيد من أهمية هذه الدعوات أن هناك توقعات بالمزيد من التدهور في قيمة الدولار خلال الفترة المقبلة، في ظل توقع الإدارة الأمريكية استمرار تزايد العجز المالي لديها بنحو تريليون دولار سنوياً طوال العقد المقبل، ليشهد العجز نمواً يفوق كثيراً معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وفي الجانب الآخر من هذه الدعوات وقفت الإدارة الأمريكية للدفاع عن الدولار، وسعت إلى الضغط في المحافل الاقتصادية الدولية للدفع نحو إيجاد موقف دولي داعم للدولار خلال المرحلة المقبلة، وبالفعل فقد توصلت الإدارة إلى هدفها واتفقت مع أعضاء «مجموعة السبع» (في اجتماعهم الأخير على هامش «قمة العشرين» الأسبوع الماضي) على دعم الدولار ليبقى قوياً، باعتبار أن قوته تمثل أحد أهم سبل دعم الاقتصاد العالمي خلال الفترة المقبلة، ونتيجة لذلك فقد سجل الدولار أمام العملات



### ضرورة توسيع نطاق الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفغانستان

مصالح الولايات المتحدة ودول الجوار الأفغاني تتطلب منع تحوّل أفغانستان مجدداً إلى قاعدة للإرهاب الدولي، وهو هدف يتطلّب تحقيقه جهداً جماعياً. إذا نجحت مساعي التعاون، فإن ذلك يعني استقرار أفغانستان والمنطقة، وإذا فشلت، فلن يكون أمام واشنطن سوى إعادة النظر في خياراتها.

إلى داخل باكستان وبالتالي زيادة أعباء مكافحة التمرد على القوات الباكستانية، وثانيهما الخوف من زعزعة الاستقرار الداخلي بفعل احتمال ازدياد حدة الرفض الشعبي للاحتلال. لذا، من الضروري أن يكون هدف واشنطن أكثر واقعية، كما يجب أن تنظر إلى المشكلة في سياق أوسع، مع إدراك أن ضمان استقرار أفغانستان يجب ألا يتحقق من خلال احتواء التطرف في باكستان أو العمل معها دون غيرها من بقية دول المنطقة لتحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان فحسب.

الدبلوماسية خيار آخر يجب أن تعمل واشنطن جاهدة على إدراجه في قائمة خياراتها الخاصة بالملف الأفغاني. في هذا السياق يرى وزير الخارجية الأمريكية السابق، هنري كيسنجر، أن على واشنطن بذل المزيد من الجهود في مجال المساعي الإقليمية، وذلك من خلال جهود دبلوماسية نشطة.

وجاء في مقال لكيسنجر، نشرته مجلة «نيوزويك» أن لأفغانستان مجموعة من دول الجوار المؤثرة التي يمكن أن تسفر الجهود والمساعي الدبلوماسية في لعبها دوراً إيجابياً في استتباب الأمن وتثبيت الاستقرار، مثل باكستان والهند والصين وروسيا وإيران. إذ إن ظهور قاعدة دولية للإرهاب في أفغانستان سيشكّل تهديداً لكل هذه الدول بشكل أو بآخر.

من المحتمل أن يسفر هذا الجهد المشترك عن نتائج إيجابية مع الاستفادة من حقيقة أن جماعات التمرد في أفغانستان لا تتمتع بشعبية واسعة، مثلما كان عليه الحال في فيتنام أو العراق. ومن المحتمل أيضاً أن تكون النتيجة في نهاية الأمر تشكيل حكومة وطنية فاعلة في أفغانستان. أما في حال فشل التعاون على تحقيق هذا الهدف، فلن يكون أمام الولايات المتحدة خيار سوى إعادة النظر في خياراتها والتفكير باتجاه أهدافها المتعلقة بالأخطار التي تتهدد أمنها.

تركز سياسة إدارة الرئيس الأمريكي تجاه أفغانستان على زيادة حجم الوجود العسكري بهدف السيطرة على الأوضاع هناك، وذلك من خلال زيادة عدد القوات العسكرية وتكثيف النشاط الدبلوماسي مع باكستان، على اعتبار أن السيطرة على الأوضاع في أفغانستان شرط ضروري لحماية مصالح أمريكا الاستراتيجية. وهنا يبرز تساؤل مهم حول إذا ما كانت هذه المصالح الاستراتيجية تتطلب أن تضطلع الولايات المتحدة بالمسؤولية الشاقة لإعادة بناء أفغانستان.

مصالح واشنطن الاستراتيجية لا تتطلب اضطلاع الولايات المتحدة بمسؤولية بناء الدولة الأفغانية، حسبما يرى كل من ستيفن سايمون، زميل «مركز العلاقات الخارجية» الأمريكي، وجوناثان ستيفنسون، أستاذ الدراسات الاستراتيجية في «كلية العسكرية البحرية». ففي التقرير الذي أعده ونشرته مجلة «سيرفايفال» يرى سايمون وستيفنسون أن للولايات المتحدة واجبين استراتيجيين، أولهما احتواء تنظيم «القاعدة»، الذي نجح بمساعدة حركة «طالبان» على جانبي الحدود بين أفغانستان وباكستان في إعادة بناء قواعد عملياته وملاذاته الآمنة في مناطق القبائل، وثانيهما مساعدة باكستان على الحد من التطرف، وذلك بغرض الحيلولة دون حدوث تفكك سياسي في البلاد ومساعدة الحكومة على السيطرة على الأوضاع ومنع وصول الجماعات المتشددة إلى الترسانة النووية الباكستانية.

ويرى سايمون وستيفنسون أن إسلام آباد استجابت لطلب الولايات المتحدة شن حملة على حركة «طالبان-الباكستانية» في مناطق القبائل، لكنها عارضت في الوقت نفسه توسيع دائرة العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان لسببين، أولهما الخوف من احتمال تسلل أعداد متزايدة من المسلحين



### الملف النووي الإيراني: الدبلوماسية خيار مهم ضمن خيارات أخرى

الولايات المتحدة ليست مستعدة لقبول إيران نووية، لكنها قد تضطر إلى قبول إيران قوة نووية «افتراضية». وفي ظل ضعف احتمال نجاح العقوبات أو الخيار العسكري في القضاء التام على طموحات إيران وقدراتها النووية تظل الدبلوماسية هي الخيار الأفضل.

«نيوزويك» إلى أن «حكّام إيران لا يريدون الانفتاح أصلاً على العالم إلا وفقاً لشروطهم، وعلى نحو يضمن زيادة ثروتهم وسلطتهم»، على حد قوله.

إلا أن هناك من يرى أن الخيار الدبلوماسي يظل الخيار الأفضل لاحتواء طموحات إيران النووية في ظل الفشل في تحقيق تقدم دبلوماسي حقيقي. وفي هذا السياق نشرت مجلة «سيرفايفال» مقالاً للمدير التنفيذي لـ«المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، أندرو باراسيليتي، جاء فيه أن عدم استعداد الولايات المتحدة لقبول إيران نووية قد يضطر واشنطن إلى قبولها قوة نووية «افتراضية». فإيران، كما يقول باراسيليتي، لن تتخذ على الأرجح قراراً بوقف برنامجها النووي من دون وجود اتصالات دبلوماسية مع الولايات المتحدة، وفي ظل غياب نقاش متعدد الأطراف حول الأمن الإقليمي. ويعتقد أن الولايات المتحدة يجب ألا تلاحق إيران أو تضغط عليها بصورة علنية بل ينبغي لها أن تضع في الاعتبار خمسة خيارات دبلوماسية مع اتباع استراتيجيات ردع أخرى في الوقت نفسه:

**\* أولاً:** ضرورة سعي واشنطن إلى إيجاد قنوات اتصال خلفية مع طهران.

**\* ثانياً:** النظر في خيارات دبلوماسية جديدة خلاقة على افتراض عدم فاعلية منبر «مجموعة الـ ١+٥»، على أن يبدأ العمل في هذا الاتجاه بعقد مؤتمر حول الأمن الإقليمي في الخليج برعاية الأمم المتحدة.

**\* ثالثاً:** النظر في تسمية واشنطن مندوباً لها للملف النووي الإيراني.

**\* رابعاً:** بذل المزيد من الجهود في إحراز تقدم في العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية-السورية.

**\* خامساً:** تنشيط الدبلوماسية الشعبية، والنظر في إمكانية توجيه الرئيس باراك أوباما خطاباً آخر إلى إيران.

واشنطن لم تهدد حتى الآن باستخدام الخيار العسكري، إذ تشعر بقلق تجاه احتمال أن يؤدي اللجوء إلى هذا الخيار إلى عواقب سلبية على مصالح الولايات المتحدة وحلفائها مع احتمال فشل هذا الخيار في القضاء التام على قدرات إيران النووية. هناك أيضاً خيار الاحتواء والردع، وهو خيار يتطلب استمرار العقوبات المفروضة حالياً، مع الحرص على أن تكون أي عقوبات جديدة موجهة بصورة رئيسية إلى القيادة الإيرانية وفصائل مثل «الحرس الثوري»، فضلاً عن النظر في طرق أخرى للضغط على طهران. هناك أيضاً الخيار الدبلوماسي، وهو استراتيجية تتركز على اعتقاد أن الولايات المتحدة لم يحدث أن تفهّمت مخاوف إيران، ولم يحدث أن تفاوضت مع طهران بحسن نية. ويرى مؤيدو هذا التوجه أن إيران مخاوف أمنية مشروعة تتمثل في وجود عشرات الآلاف من الجنود الأمريكيين على جانبي حدود إيران، في كل من العراق وأفغانستان. ويرى أنصار الخيار الدبلوماسي أن واشنطن لا تخفي رغبتها في تغيير النظام الإيراني، كما أن «وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية» تمول جماعات معارضة تسعى إلى إطاحة النظام الإيراني، لذا فإن مؤيدي الخيار الدبلوماسي يرون أن واشنطن بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود باتجاه الحوار مع إيران، والاستماع إلى مخاوف طهران والتجاوب معها، وتبديد مخاوفها وشكوكها، والتخلي عن سياسات «تغيير النظام»، إذ يعتقدون أن من شأن هذه الخطوات أن تجعل القادة الإيرانيين أكثر استعداداً للتعاون بشأن الملف النووي، إلا أن الكاتب **فؤاد زكريا** يعتقد أن هذا الموقف خطأ تماماً. ويقول في هذا السياق إن النظام الإيراني لا يرغب أصلاً في علاقات طبيعية مع الولايات المتحدة، ويرى زكريا أيضاً أن العزلة عن الغرب، والعداء للولايات المتحدة، من الركائز الأساسية للنظام الإيراني الحاكم. كما أشار أيضاً في مقال نشرته مجلة



### بكين

#### الصين تحث على مساعدة الدول النامية في مواجهة «الأزمة الاقتصادية»

حثت الصين الدول المتقدمة على مساعدة الدول النامية، والدول الأفقر على مستوى العالم بشكل خاص، في تحقيق أجدتها لتخفيف الفقر والتنمية المستدامة. صدر البيان عن نائب وزير المالية الصيني، لي يونج، في اجتماع «مجموعة ٢٤» الوزاري الذي عقد في إسطنبول السبت الماضي، عشية اجتماعات «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي» السنوية. وقال إن «الأزمة المالية العالمية» بدأت في الدول المتقدمة. ولكن تأثيرها السلبي في الدول النامية، وبشكل خاص في الدول الأفقر على مستوى العالم، ما زال أسوأ. وقال في الاجتماع: «يجب أن تظلع الدول المتقدمة بمسؤولياتها والتزاماتها الواجبة من أجل مساعدة الدول النامية، وبشكل خاص أفقر الدول، على تحقيق أجدتها لتخفيف الفقر والتنمية المستدامة». وأضاف: «يجب أن تفي الدول المتقدمة بالتزاماتها فيما يتعلق بتعزيز المساعدات المالية الرسمية للدول النامية إلى ٧.٠٪ من إجمالي الدخل القومي والسوق المفتوحة ونقل التكنولوجيا». وأشار إلى أنه يتعين على «البنك الدولي» والمؤسسات المالية الدولية الأخرى التزام دورها الرئيسي وتقويته في إجراءات تخفيف الفقر وتحقيق التنمية. وأضاف: «يجب أن يقوّموا بدقة الصعوبات التي تواجهها الدول النامية، مثل ارتفاع التكلفة المالية، وتدهور الحساب الخارجي، والتباطؤ الاقتصادي». وحثّ المؤسسات المالية الدولية على تقديم الدعم المالي بشكل أكثر مرونة وتنوعاً وسهولة من أجل مساعدة الدول النامية على دفع عجلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي قدماً. ومتحدثاً عن «الأزمة الاقتصادية العالمية» الحالية، قال نائب وزير المالية الصيني إن بعض المؤشرات الإيجابية بدأت في الظهور بالاقتصاد العالمي، بفضل جهود المجتمع الدولي الجماعية. وقال: «توجد عملية انتعاش مستمرة وإن كانت غير متوازنة».

### تشان

#### إسرائيل ومستقبل الطاقة النووية في الأردن

في مواجهة أزمة أسعار الطاقة التي تعصف بالعالم والأردن بشكل خاص، حسم الأردن خياراته باتجاه الاستثمار في مشروعات الطاقة النووية، معولاً على مخزون ضخم من خام اليورانيوم الموجود على أرضه. وقد وقّع الأردن العديد من الاتفاقيات مع سبع دول، منها فرنسا وكندا، بهدف إنشاء المفاعل النووي الأردني الأول في محافظة العقبة بهدف توليد الطاقة الكهربائية، وتحمية مياه البحر. وهو بذلك يحقق أكثر من هدف في آن واحد: توفير الطاقة من مصادر أردنية بما يوفر نقداً للموازنة العامة للدولة يحتاج إليه الأردن بشدة للتغلب على أزمة المديونية الخارجية، وتوفير الموارد للإنفاق على خطته التنموية، وكذلك توفير مصدر جديد للمياه المحلاة في ظل حالة الجفاف والعجز المائي التي يعانيها الأردن منذ سنوات.

وفي هذا المجال، تناقلت بعض وسائل الإعلام طلباً إسرائيلياً للأردن بعدم إقامة مفاعل نووي في العقبة، بحجة الخوف من المستقبل الجيولوجي للمنطقة، وإمكانية حدوث كارثة نووية في المستقبل. ولكن الأردن نفى رسمياً وجود مثل هذا الطلب. وتعليقاً على هذه الأخبار كتب فهد الخيطان في صحيفة «العرب اليوم» مقالاً بعنوان «الأردن يدافع عن خياره النووي السلمي في مواجهة إسرائيل» قال فيه «إن إسرائيل خسرت المعركة الدبلوماسية خارجياً لإجهاض البرنامج النووي الأردني، ونجح الأردن في إبرام الاتفاقيات اللازمة للسير في المشروع، سواء لجهة استخراج اليورانيوم، أو لجهة التعاقد لبناء المفاعلات النووية، وتدريب الكفاءات الأردنية للعمل في هذا الميدان».

ويشير الكاتب إلى أن الأردن يرفض المساومة على المشروع مهما كانت الضغوط، وأعلن الملك عبدالله الثاني أكثر من مرة أن البرنامج النووي الأردني مشروع استراتيجي ينبغي إنجازه في أسرع وقت. معتبراً أن «البرنامج النووي الأردني حق ينبغي ألا تتنازل عنه لأحد مهما كلف الأمر».

## «يديعوت أحرونوت»:

## عدم معرفة مكان شاليط فنشل استخباراتي

أكد ناحوم برنياع في «يديعوت أحرونوت» أنه في أحد اللقاءات الأمنية بين إسرائيل وأمريكا شارك مندوب المخابرات الإسرائيلية، وقد تباهى بالسيطرة الاستخباراتية الإسرائيلية في غزة. «لا يوجد بيت لا نعرف من يوجد فيه، لا يوجد ثقب لا نعرفه». باستثناء ثقب واحد، الثقب الأهم، الذي يحتجز فيه شاليط. من الإخفاقات الاستخباراتية كلها، التي شهدناها، القصور في العثور على الجندي المخطوف هو الأغرب. كل قصور يحقق فيه في البلاد، أما هذا القصور، فلن يحقق فيه. في هذه الحالة عدم المعرفة تعفي القيادتين الأمنية والسياسية من معضلة إصدار الأوامر لتنفيذ حملة إنقاذ، بكل المخاطر التي تنطوي عليها. فشلنا. وعلى هذا الفشل ينبغي دفع الثمن. دولة غير قادرة على العثور على جنديها الذي اختطف، ناهيك عن إنقاذه، تفقد جزءاً كبيراً من قوتها على المساومة. هذه هي كانت الإمكانيات: إما إنقاذ بالقوة، وإما ضرب لقادة التنظيم الخاطف وأبناء عائلاتهم، وإما مفاوضات معناها الخضوع للابتزاز. الخيار الرابع (عدم عمل شيء، وإبقاء المخطوف سنوات طويلة لدى آسريه) ليس عملياً، فهو لا ينسجم مع قيم المجتمع الإسرائيلي وميوله. إيهود باراك، الذي اعتقد في ولايته في الحكومة السابقة، أن لا مفر من الاستجابة لإملاء «حماس»، حاول أن يرفق بالقرص المرير ملعقة سكر، فقد شكل لجنة وكلفها صياغة قواعد ملزمة لحالات الاختطاف التالية. إسرائيل لن تدفع بعد اليوم أثماناً مبالغاً فيها. الأسير يحرق مقابل أسير. نشر القواعد سيوضح للطرف الآخر أن لا معنى لحشد الجهود لاختطاف جنود. والردع سيتحقق. وختم الكاتب قائلاً: للأسف، هذه المحاولة ليست أكثر من ذر الرماد في عيون أنفسنا. إذا ما اختطف جندي آخر، ستبدأ العملية نفسها التي أوصلتنا إلى النقطة الحالية في الاتصالات لتحرير شاليط.

## طهران تتحكم في ٤٠٪ من شركة فرنسية لتخصيب اليورانيوم

أشارت أسبوعية «Bakchich» الفرنسية إلى أن إيران أخفت مرة أخرى عنّا سراً نووياً فظيماً: وهو أنها تمتلك حصصاً في مصنع لتخصيب اليورانيوم يقع في فرنسا! ساركوزي الذي خدعته أجهزة الاستخبارات الفرنسية، لم يكن له، دون شك، علم بهذه المعلومة الجوهرية عندما كان يضاعف في بيتسبيرج الشد وتوجيه التهديدات ضد إيران المتهمه بإخفاء بناء محطة أخرى للوقود النووي توجد هذه المرة في «قم». وذكرت الصحيفة أن من شأن هذا الأمر أن يشحذ الرئيس الفرنسي ومستشاريه: هذه المعلومة ليست سرية ومتاحة لمن يريد. يكفي مثلاً الرجوع إلى السجل التجاري للشركات لملاحظة أن «Eurodif» التي تملك معمل «Tricastin» في منطقة «Drôme» جنوب شرق فرنسا مملوكة بنسبة ٢٥٪ للشركة الفرنسية الإيرانية لتخصيب اليورانيوم عن طريق الدفع الغازي «Sofidif»، التي يوجد مقرها في الدائرة التاسعة بباريس. ولفتت الصحيفة النظر إلى أن «Areva» الشركة الرائدة الفرنسية في المجال النووي، التي تتحكم فيها الدولة تمتلك نسبة ٥٩,٦٪، وتمتلك «منظمة الطاقة الذرية الإيرانية»، التي يترأسها المرشد الأعلى، علي خامنئي، نسبة ٤,٤٠٪. وبشكل واضح، فمن خلال لعبة المساهمات هذه، فإن إيران تمتلك ما لا يقل عن ١٠٪ من مصنع «Tricastin» الذي يقوم وحده بتأمين ربع إنتاج العالم من اليورانيوم المخصب.

وذكرت الصحيفة أن قصة الغرام النووي بين باريس وطهران بدأت قبل ٤٠ عاماً. في عهد الشاه كانت إيران لا ترغب في الاعتماد على النفط وحده، فاتجهت نحو القطاع النووي. وقد ساعدتها الولايات المتحدة ولكنها استفادت أيضاً من تقنيينا في مختلف المجالات ومهندسي المعادن في مجال تخصيب اليورانيوم، الضروري لعمل المفاعلات.

## واشنطن

### هل يتقلص نفوذ «إيباك» في واشنطن؟ هل لا تزال «إيباك» هي الخيار الأول؟

في مركز المؤتمرات بواشنطن، وبمناسبة «المؤتمر السنوي للجنة العلاقات العامة الأمريكية-الإسرائيلية»، أقوى جماعات الضغط، اجتمع أكثر من نصف أعضاء الكونجرس والعديد من كبار رجال السياسة الأمريكية لحضور حفل ختام المؤتمر مع نحو ٧٠٠٠ ناشط مؤيد لإسرائيل. وكان من بين الحضور الذين ألقوا كلمة في الحفل جو بايدن، نائب الرئيس الأمريكي، ونيتو جينجرش وجون كيري، بينما مثل إسرائيل الرئيس شيمون بيريز، وشارك رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، عبر الأقمار الصناعية. لكن هذا لا ينفي المشكلات التي تتعرض لها «إيباك» على الساحة الأمريكية، حيث يوجد في دهاليز الكونجرس تحالف من المجموعات المخالفة لـ «إيباك»، التي تحشد الديمقراطيين لدعم أجندة الرئيس أوباما في الشرق الأوسط، حتى وإن تناقضت مع أهداف «إيباك» ونتنياهو. ويقول باتريك ديزني، المدير التشريعي في المجلس الوطني الإيراني-الأمريكي، إن أعضاء الكونجرس يتجهون إلى دعم الرئيس، بينما لم تضع «إيباك» نفسها في موقف معتدل كما ينبغي). وتواجه «إيباك» نوعاً من العاصفة، إذ إن العمل على تعزيز العلاقات بين إدارة أوباما والحكومة الإسرائيلية اليمينية سيكون عملاً شاقاً تحت أي ظروف. وعلاوة على ذلك، فإن «اللوبي» الضخم أضعفته مجموعة من الانتكاسات، منها قضية التجسس التي تورط فيها اثنان من المسؤولين السابقين في اللوبي، اتُّهما بالتآمر لتمرير تقارير سرية عن إيران من «البنجاجون» إلى إسرائيل. وبرغم إسقاط التهم عن الاثنين، فإن بقايا الفضيحة لا تزال تطارد عضو الكونجرس الديمقراطي، جين هارمان، أحد أهم حلفاء «إيباك» في مجلس النواب، التي سجلت وكالة الأمن القومي لها مكالمات هاتفية تعد فيها شخصاً مشتبهاً في تجسسه لمصلحة إسرائيل بأنها ستحاول تقليل العقوبات.

### صقور الكونجرس وإيران

يسعى بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي إلى فرض عقوبات قوية على إيران، ولا يثقون بأي عقوبات أممية، وكان هوارد بيرمان، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، وهو حليف وثيق لـ «إيباك»، قد طرح تشريعاً لتشديد العقوبات على إيران، حيث كتب في «واشنطن بوست» محذراً من أن مشروع القانون الذي وضعه يستهدف كلاً من واردات إيران من البنزين وتعاملاتها المالية.

وأشار بيرمان إلى أن التشريع سيحظر على الشركات التي تمد إيران بالنفط المكرر ممارسة أي أنشطة تجارية داخل الولايات المتحدة الأمريكية. ولكون النظام الإيراني يعتمد على واردات النفط المكرر لسد ٢٥٪، أو أكثر من حاجاته اليومية، فإن اقتصاده سيتضرر بشكل كبير إذا ما تقلص حجم تلك الواردات. كما أن بيرمان يشير إلى أن مشروع القانون يمنح أوباما سلطة اتخاذ تلك التدابير الصارمة، ولكنه لا يجبره على القيام بذلك. وحتى الآن، وعلى الرغم من ضغوط «إيباك»، رفض بيرمان طرح مشروع القانون على الكونجرس طوال العام. مشيراً إلى أنه لن يُقدم على أي خطوة قد تعرقل مساعي أوباما الدبلوماسية لإيجاد حل للأزمة النووية الإيرانية.

وكتب إليوت كوهين في صحيفة «ول ستريت جورنال» قائلاً إن المساعي الدبلوماسية والعقوبات لن تشني إيران عن طموحاتها النووية. وقال: «الضغط الشديد على إيران لن يوقف برنامجها النووي، فالخيارات المتاحة الآن هي: إما غارة جوية أمريكية أو إسرائيلية، من المحتمل أن تتسبب باندلاع حرب كبيرة، وإما الحياة في عالم يمتلك فيه الإيرانيون أسلحة نووية، الأمر الذي قد يؤدي أيضاً إلى اندلاع حرب، ربما تكون نووية، على المدى الطويل». ولكن كوهين، مثل العديد من المحافظين الجدد، يرى أن الخيار العسكري هو خيار غير قابل للتنفيذ.

## دبي لا ترى أي مشكلة في سداد الديون الحكومية في عام ٢٠٠٩

قال عضو في «لجنة الأزمة المالية» في إمارة دبي، أمس، إن دبي لا ترى أي مشكلة في تسوية الديون الحكومية وديون الشركات المتصلة بالإمارة هذا العام. ورداً على سؤال عما إذا كان بوسع دبي تسوية ديونها أو إعادة تمويلها في عام ٢٠٠٩، قال الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم «نعم». لكنه لم يخض في تفاصيل. وجاءت تعليقات الشيخ أحمد، الذي يتولى أيضاً رئاسة شركة «طيران الإمارات»، على هامش معرض «سيتي سكيب»، الذي تنظمه الإمارة هذه الأيام.



## تلفزيون: قطر ستشتري ٥٪ من أسهم البنوك المحلية

صرح وزير المالية القطري، يوسف كمال، أمس، أن قطر ستشتري ٥٪ أخرى من أسهم البنوك المحلية في ديسمبر المقبل، بموجب خطة عام ٢٠٠٨ التي تستهدف مواجهة تأثير «الأزمة المالية العالمية». وقال كمال لقناة «الجزيرة» إن قطر اشترت ٥٪ العام الماضي، وستشتري ٥٪ أخرى في ديسمبر المقبل. وأكد «جهاز قطر للاستثمار» إنه سيشتري ما بين ١٠٪ و ٢٠٪ من أسهم البنوك المدرجة في البورصة لتعزيز الثقة. وفي مارس الماضي قالت قطر إنها اشترت ما قيمته ١,٧٩ مليار دولار من المحافظ الاستثمارية للبنوك المدرجة.



## الأردن يتوقع عجزاً قدره ٩٦٦ مليون دولار في ميزانية عام ٢٠١٠

صرحت وزارة المالية الأردنية، أمس، أن الأردن قدر الإنفاق الحكومي المتوقع في ميزانية عام ٢٠١٠ بنحو ٥,٥٦٥ مليار دينار (٧,٨ مليار دولار)، وتوقع عجزاً قدره ٦٨٥ مليون دينار (٩٦٦ مليون دولار)، أي بنسبة ٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وأكدت الوزارة أن الميزانية المقترحة للعام المقبل تؤكد الحرص المالي من أجل خفض العجز بدرجة كبيرة من نحو ٢,١ مليار دينار هذا العام، أي ٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب تراجع المنح الأجنبية والتباطؤ الاقتصادي نتيجة التراجع الاقتصادي العالمي. وتعرض مالية الأردن لضغوط بسبب التباطؤ الاقتصادي، الذي جاء أشد من المتوقع، إذ أثرت «الأزمة الاقتصادية العالمية» في الطلب المحلي، وانخفضت التدفقات النقدية الأجنبية، ومنها تحويلات العاملين في الخارج، خاصة في الخليج. وترتبط المملكة، التي تعتمد على المساعدات، بعلاقات اقتصادية وتجارية وثيقة مع حكومات دول الخليج العربية التي تضررت بشدة من انخفاض أسعار النفط. وارتفع الإنفاق العام بنسبة ٤,٤٪ في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٠٩ بعد أن أقرت الحكومة ميزانية توسعية لعام ٢٠٠٩، وبدأت في السحب من مخصصاتها في أوائل العام لدعم برنامج تحديث البنية الأساسية. لكن وزارة المالية تتراجع الآن عن مشروعات تعدها غير ضرورية بعشرات الملايين من الدولارات، إذ إن أولويتها الأولى الآن هي خفض الإنفاق.

## النفط مستقر قرب ٧٠ دولاراً

### والأنظار على بيانات الصناعات الأمريكية

لم يطرأ تغيير يذكر على النفط واستقر عند أقل قليلاً من ٧٠ دولاراً للبرميل، أمس، ليلتقط أنفاسه بعد خسائر الجلسة السابقة، بينما ظلّت المخاوف بشأن وتيرة الانتعاش الاقتصادي الأمريكي والطلب الضعيف على الطاقة تخيّم على أسعار النفط. وقد هبطت أسعار النفط أكثر من ١٪ يوم الجمعة الماضي مع تجدد الشكوك بشأن الانتعاش الاقتصادي بعد أن أظهرت بيانات ارتفاع نسبة البطالة الأمريكية إلى أعلى مستوى في ٢٦ عاماً. وبحلول الساعة ٢٢٦.٠ بتوقيت جرينيتش انخفض سعر الخام الأمريكي الخفيف في عقد نوفمبر ثلاثة سنتات إلى ٩٢,٦٩ دولار للبرميل. وكان العقد قد انخفض ٨٧ سنتاً إلى ٩٢,٦٩ دولار للبرميل يوم الجمعة الماضي. وتراجع «مزيج برنت» سنتين إلى ٩٠,٦٩ دولار للبرميل. وقال بن وستمور، محلل شؤون السلع الأولية في «ناشيونال بنك أوف أستراليا»: «السوق حذرة بعد البيانات الضعيفة عن الوظائف الأمريكية يوم الجمعة الماضي. لكن الاتجاه العام للانتعاش الاقتصادي لم يتغير وأعتقد أن المستثمرين يستخدمون مثل هذه البيانات التي تأتي أضعف من المتوقع فرصة للبيع لجني أرباح». وقالت وزارة العمل الأمريكية يوم الجمعة الماضي إن البطالة ارتفعت إلى أعلى نسبة لها منذ يونيو ١٩٨٣، في حين تراجع الوظائف ٢٦٣ ألفاً في سبتمبر الماضي، وهو مستوى أعلى كثيراً من توقعات السوق التي كانت تشير إلى انخفاض مقداره ١٨٠ ألف وظيفة.





## هل يمكن التنبؤ بمستقبل الصين؟

ربما يبدو بزوغ نجم الصين حتمياً بالنظر إلى أحداث الماضي القريب مع احتفالها بمرور ٦٠ عاماً على بداية الحكم الشيوعي، إلا أن الدرب الذي صارت إليه كان أبعد ما يمكن عن التوقعات، وهذا يدعو الكثير من مراكز البحوث إلى محاولة استشراف مستقبل الصين. ففي مجال الاقتصاد قامت مؤسسة «جولدمان ساكس» بأهم محاولة لرسم خريطة لمستقبل الصين، من خلال بحث شمل دول البرازيل وروسيا والهند والصين. وتوقعت «جولدمان» أن تتقدم الصين على الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد في العالم في عام ٢٠٢٧. لكن بعضهم يعتبر أن مفهوم «مجموعة الدول الأربع» (البرازيل وروسيا والهند والصين) يهون فعلياً من أهمية الصين المتزايدة. وكتب ماركوس جايجر من «دويتشه بنك ريسيرش» «بين دول المجموعة .. الصين هي الباندا التي تزن ٨٠٠ رطل في الغرفة». وكتب في مذكرة بحثية الأسبوع الماضي «إذا حافظت الصين على معدلات نمو تدخل في خانة العشرات ستظل مساهمتها في النمو العالمي أكبر كثيراً من باقي دول المجموعة». وثمة محاولات محمومة بالقدر نفسه للتنبؤ بمستقبل الصين السياسي والعسكري. وفي هذا الإطار ذكر تقرير «الاتجاهات العالمية ٢٠٢٥» الذي أصدره «مجلس المخابرات القومي الأمريكي» «أن الصين تتجه إلى أن تكون أكثر تأثيراً في العالم خلال السنوات العشرين المقبلة من أي دولة أخرى». وتابع التقرير «بحلول عام ٢٠٢٥ ستمتلك الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وستصبح ثاني قوة اقتصادية كبرى كما قد تصبح أكبر مستورد للموارد الطبيعية وأكبر ملوث للبيئة».

ويرغم أن معظم التوقعات تعدّ بزوغ الصين أمراً شبه حتمي، فإن التفاؤل لا ينتاب الجميع. ويعتقد جورج فريدمان، مؤسس شركة «سترافور» للتحليل السياسي، رئيسها التنفيذي، أن الصين ستتكفك بحلول عام ٢٠٢٠. وقال فريدمان في كتاب «الأعوام المئة المقبلة» الذي حاول فيه رصد توقعات على مدى ١٠٠ عام مقبلة «لا أشارك في الرأي القائل إن الصين ستكون قوة عالمية كبرى. لا أعتقد حتى إنها ستظل دولة موحدة».

وتشير الدلائل إلى ضرورة التعامل بحذر مع التوقعات بشأن مستقبل الصين على المدى الطويل. وكشفت دراسة التوقعات السياسية أن توقعات معظم النقاد للمستقبل لم تكن أفضل حالاً من التخمينات اعتماداً على ضربة حظ. كما ثبت عدم صدقية التوقعات قصيرة المدى، فالتنبؤ بما يحدث في العقود المقبلة تحفّه المشكلات. وأشار إيان بريمر وبريستون كين من «مجموعة أوراسيا» إلى أن «المشكلة الأساسية للتوقعات السياسية لفترة ٥٠ عاماً أنه لا يسع أحداً أن يقدرها على نحو صحيح. لا يمكن بكل بساطة معرفة كيف سيحدد قادة البرازيل وروسيا والهند والصين مصالحهم السياسية والاقتصادية بعد نصف قرن من الآن». لذا هل تعدّ محاولة النظر إلى مستقبل الصين مضیعة للوقت. ليس بالضرورة أن يكون الأمر كذلك. وتقول «جولدمان ساكس» إن بحثها الخاص بالبرازيل وروسيا والهند والصين يضع سيناريو ولا يقدم توقعات ثابتة.

وكتب دومينيك ويلسون وروبا بورشوتشامان في بحثهما الصادر عام ٢٠٠٣ بعنوان «الأحلام مع مجموعة البرازيل وروسيا والهند والصين» «توقعاتنا متفائلة». وأضافا «إذا انتهجت دول المجموعة سياسات سليمة فإن العالم الذي نتوقعه ربما يتحول إلى واقع وليس مجرد حلم». وتركّز توقعات «جولدمان ساكس» على ظروف النمو من حيث الموارد البشرية والاستقرار السياسي، والسيطرة على الفساد، وعوامل بيئية وسكانية. ويتيح ذلك وضع سيناريوهات بديلة للمستقبل. وفي التوقعات السياسية أيضاً ربما يكون من الصعب التنبؤ بالمستقبل، ولكن يمكن تحليل الاتجاهات الأساسية.

ويعترف فريدمان بأن التوقعات السياسية طويلة الأجل غالباً ما تتغير نتيجة أمور غير متوقعة، وقال «إذا ذكرت في عام ١٩٧٠ أن الصين ستكون رابع أكبر قوة في العالم في عام ٢٠٠٧، كنت ستسمع حينئذ أصواتاً عالية للضحكات».